



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج 01/162 (09/24) 19 - خ (13853)

كلمة

معالي السيد أحمد معلم فقي أحمد

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي - جمهورية الصومال الفيدرالية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (162)

القاهرة:

الثلاثاء 10 سبتمبر/أيلول 2024

وزعت دون إلقاء

معالي الأخ الدكتور/ شائع محسن الزنداني

وزير الخارجية وشؤون المغتربين بالجمهورية اليمنية الشقيقة، رئيس
الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية.

معالي الأخ/ أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية،

أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول العربية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في البداية، أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لمعالي الأخ الدكتور/ محمد سالم
ولد مرزوك، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج
بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، على جهوده المتميزة خلال
رئاسته لأعمال الدورة الماضية. كما أهنئ معالي وزير الخارجية وشؤون
المغتربين بالجمهورية اليمنية الشقيقة على توليه رئاسة الدورة الحالية،
متمنياً له التوفيق والسداد.

ولا يفوتني أن أشكر معالي الأمين العام وجهاز الأمانة العامة على الإعداد
والتنظيم المتميزين لهذا الاجتماع.

أصحاب السمو والمعالي،
الحضور الكريم،

يأتي اجتماعنا اليوم في وقت تشهد فيه منطقتنا العربية أزمات وتحديات
غير مسبقة على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، والتي تهدد أمننا واستقرارنا. لذا، فإن التعاون
والتنسيق العربي بات ضرورة ملحة لمواجهة هذه التحديات وحماية أمننا
القومي العربي بصفة عامة، والأمن الوطني لكل دولة عربية بصفة خاصة.

ومن بين هذه القضايا، تظل القضية الفلسطينية في مقدمة الأولويات، في هذا السياق، لا يمكننا تجاهل الحرب الهجيمة المستمرة في غزة وما خلفته من دمار وأزمات إنسانية خطيرة.

إن هذه الحرب في غزة قد تسببت في فقدان الأرواح وتدمير الممتلكات ونسف البنى التحتية الأساسية، والتي زادت من معاناة الشعب الفلسطيني المحاصر أصلاً، مما يتطلب منا جميعاً التحرك الفوري لتخفيف هذه المعاناة.

ويجب علينا تكثيف الجهود لتقديم الدعم الإنساني العاجل، والعمل على الضغط على المجتمع الدولي لإنهاء هذا الصراع المدمر وتحقيق السلام الذي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني ويضع حداً لمعاناته.

حيث نؤكد على ضرورة إدانة التعديت والانتهاكات التي شهد لها كل العالم بعد موجة رفض عارمة هزت الضمير العربي والعالمي، وحثمية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أصحاب السمو والمعالي، الحضور الكريم،

تُعرب جمهورية الصومال الفيدرالية عن دعمها الثابت وتضامنها الكامل مع جمهورية السودان الشقيق في الحفاظ على وحدة أراضي، واحترام سيادته واستقلاله، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ودعم جهوده لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

وإننا نؤمن بأن الحوار السياسي هو السبيل الأنجح لتحقيق تطلعات الشعب السوداني نحو الحرية والأمن والاستقرار.

ولا يمكننا تجاهل معاناة الشعب السوداني الشقيق مما يتعين علينا أن نتحرك على وجه السرعة لدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع وتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من الحرب، إن الوضع في السودان يشكل جرحاً نازفاً في قلب العالم العربي، ومن واجبنا الأخلاقي أن نقف إلى جانب إخواننا وأخواتنا السودانين.

وتؤكد الصومال أن استقرار السودان سينعكس إيجاباً على أمن واستقرار المنطقة بأسرها، ونحث الأشقاء والأصدقاء على أهمية دعم السودان في مساعيه لتحقيق هذا الهدف المنشود.

**أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
الحضور الكريم،**

نود أن نلفت انتباهكم إلى التحديات الخطيرة التي تواجهها الجمهورية اليمنية الشقيقة وإن تداعيات تجاهل الأزمة اليمنية أقلت بظلالها على منطقة البحر الأحمر وخليج عدن والتي تمثل تهديداً مباشراً لأمن واستقرار الملاحة البحرية العالمية، ويُعقد من الأوضاع الإنسانية في اليمن. وعليه، نؤكد على أهمية تكثيف الجهود الدولية والإقليمية ايجاد حل للأزمة اليمنية.

في هذا الإطار، إن تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن ضرورة ملحة وسيضمن حماية المصالح المشتركة ويسهم في استقرار المنطقة.

كما نؤكد على ضرورة تقديم الدعم الدولي للحكومة اليمنية الشرعية لتعزيز قدراتها في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية. وندعو المجتمع الدولي وجميع الأطراف المعنية إلى وضع مبادرات تهدف إلى تخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن بما يسهم في استعادة الاستقرار.

**أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
الحضور الكريم،**

إن الحكومة الصومالية تشعر بقلق بالغ إزاء محاولات إثيوبيا المستمرة للتدخل في الشؤون الداخلية للصومال وزعزعة أمنه واستقراره.

إن مذكرة التفاهم غير الشرعية الذي أبرمته إثيوبيا مع إحدى الأقاليم الصومالية يُعد انتهاكاً صارخاً لسيادة ووحدة أراضي جمهورية الصومال، ونحن نجدد التأكيد على رفضنا القاطع لهذه المذكرة التي تمثل خرقاً صارخاً للقانون الدولي، وتعددياً على سلامة ووحدة أراضي الصومال وسيادته.

وندين أيضا محاولات استمرار الحكومة الإثيوبية لتهديب الأسلحة الى داخل البلاد والتي ستؤدي الى تنشيط دور الجماعات الإرهابية، في نشر البلبلة وتاجيج الصراعات القبلية في المناطق الحدودية مما سينجم عنه نشر الفوضى في المنطقة وهو ما يُعد خرقاً آخر يهدد استقرار المنطقة بأسرها.

وتهدف اثيوبيا من ذلك زعزعة ثقة المجتمع الدولي في الحكومة الصومالية وتحجيم دورها في المحافل الدولية والإقليمية، بعد ما زادت ثقة الشعب الصومالي في أداء الحكومة الصومالية في الداخل والخارج .

ونؤكد أن الحكومة الإثيوبية الحالية ما زالت مستمرة في انتهاكاتها ضد سيادة الصومال واستقلالته حيث عيّنت مؤخراً قنصلا لها في الإقليم الشمالي متجاوزة بذلك الأعراف الدبلوماسية والقانونية، وان مسلسل التدخل السافر في شؤون الصومال الداخلية أخذ منعطفاً خطيراً ينبغي التوقف عنده.

ولا يخفى عليكم أصحاب السمو والسعادة التهديدات التي يطلقها الساسة الإثيوبيين بمختلف درجاتهم واطيافهم منذ توقيع المذكرة عبر الشاشات، وتصريحاتهم بشأن الوصول إلى بحر وبناء القاعدة ليست سوى مسألة وقت.

وبالرغم من عنجهية إثيوبيا ونيتها المبيتة على المضي قُدماً في تحقيق مآربها التوسعية، قبلت الصومال وساطة اخوتنا من جمهورية تركيا، وخلال الجلساتين الماضيتين في انقرة رفضت إثيوبيا الوصول الى نتيجة إيجابية والتراجع عن مذكرة التفاهم غير الشرعية.

كما رفضت اثيوبيا أيضا الاحتكام الى معاهدة UNCLOS الدولية التي توفر إطاراً تنظيمياً لاستخدام البحار والمحيطات في العالم.

إن جمهورية الصومال الديمقراطية تشكر الجهود التي بذلتها الحكومة التركية في إنجاح المباحثات، وتقدر بشدة سعي تركيا الحثيث للوصول إلى حل سلمي.

وإذ تؤكد الحكومة الصومالية للجميع أن النهج التي اتخذته الحكومة الإثيوبية الحالية سيؤدي إلى الإضرار بمبدأ حسن الجوار، وأن هذا التدخل

السافر في شؤون الداخلية الصومالية سينجم عنه تداعيات خطيرة تلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين والأوضاع في المنطقة ككل. إن الصومال تشعر بخطر هذه التهديدات وتأخذها على محمل الجد.

وعليه ندعو الأشقاء العرب والمجتمع الدولي دعم الصومال في حماية سيادته وحدوده الوطنية والتصدي لهذه الانتهاكات المتكررة، بما يضمن استقرار المنطقة ويحول دون تدهور الأوضاع الأمنية.

**أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
الحضور الكريم،**

على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها جمهورية الصومال الفيدرالية في السنوات الأخيرة، فقد حققنا تقدماً ملموساً في مجال الحوكمة والسلام والتحول الاقتصادي بفضل دعم شركائنا وأشقائنا العرب.

وأيضاً أحرزنا تقدماً واضحاً في محاربة الإرهاب والتطرف مما يعزز الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد.

حققنا أيضاً نجاحات مهمة في تنفيذ برنامج إعفاء الديون المستحقة على الصومال، ورفع حظر الأسلحة، إضافة إلى انضمامنا لمجموعة شرق أفريقيا، مما يعزز دور الصومال في المحافل الإقليمية والدولية.

ويعد حصول الصومال على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي للعامين المقبلين، تتويجا للجهود التي بذلت خلال الفترة الأخيرة.

إن هذا الإنجاز يعكس الثقة الدولية المتزايدة في دور الصومال وقدرتها على المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين.

إننا في الصومال ملتزمون باستخدام هذا المنبر لتعزيز الحوار والتعاون الدولي، والعمل من أجل تحقيق الاستقرار في منطقتنا والعالم.

ونؤكد عزمنا على تمثيل المصالح العربية والإفريقية بفاعلية، والدفاع عن القضايا العادلة التي تهم شعوبنا، ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع جميع الدول

العربية الأعضاء لتحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز الأمن والسلام العالميين.

ونحن نشتم دور الأشقاء في هذا الصرح و ندعوهم لمواصلة دعم الصومال في إعادة الإعمار لتعزيز آماله في العودة الى الاستقرار ومساندته في تفعيل مشاركاته الدولية والاقليمية القادمة.

إن الحكومة الصومالية تعمل على التحضير لإجراء انتخابات عامه مباشرة لأول مرة منذ مايزيد عن 50 عاماً، تتيح للشعب الصومالي اختيار رئيس الجمهورية وأعضاء المجالس النيابية بشكل مباشر وديمقراطي.

وتعد هذه خطوة محورية نحو تعزيز مؤسسات الدولة وترسيخ أسس الحكم الرشيد في البلاد.

وفي هذا الصدد، تدعو الصومال الدول العربية الشقيقة إلى تقديم الدعم الفني والمادي لإنجاح هذه الاستحقاق، التي تعتبر محطة مهمة في مسيرة التحول الديمقراطي في الصومال، والتي ستساهم في تحقيق تطلعات الشعب الصومالي نحو مستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
الحضور الكريم،

إن اتفاقية الدفاع المشترك بين الصومال ومصر تعكس عمق الروابط بين بلدينا الشقيقين، كما أنها تعكس التزامنا المشترك بتعزيز الأمن والاستقرار في منطقتنا.

وتعرب جمهورية الصومال الديمقراطية عن شكرها الجزيل لفخامة الرئيس المصري المشير عبد الفتاح السيسي وحكومة جمهورية مصر العربية على وقوفها معنا في هذا الوقت الحساس التي تواجه فيها أمتنا تهديدات خارجية متزايدة تمس أمننا القومي.

و تمثل هذه الاتفاقية خطوة استراتيجية هامة للصومال، حيث تسهم في تعزيز قدراتها الدفاعية والأمنية في مواجهة التحديات المتزايدة في المنطقة.

ومن خلال هذا التعاون، تستطيع الصومال الاستفادة من الخبرات العسكرية المصرية في مجالات التدريب والتأهيل، مما يرفع من جاهزية الجيش الصومالي وقدرته على مواجهة التهديدات الإرهابية والجماعات المسلحة التي تسعى إلى زعزعة استقرار البلاد.

ويشكل هذا التعاون مع مصر فرصة لتقوية البنية التحتية العسكرية الصومالية وتطويرها بما يتماشى مع متطلبات الأمن والدفاع الحديث.

إن الصومال تقدر بشدة دعم مصر الثابت والذي سيسهم بلا شك في أمن واستقرار المنطقة ضد الاستهدافات الموجه للعمق الاستراتيجي العربي.

تُعرب جمهورية الصومال الفيدرالية عن خالص شكرها وتقديرها لجامعة الدول العربية على مواقفها الراسخة ودعمها المتواصل لسيادة واستقلال الصومال ووحدة وسلامة أراضيها.

**أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
الحضور الكريم،**

وفي الختام.....

نجدد عزمنا على بذل كل الجهود لخدمة قضايا أشقائنا، وتعزيز العمل العربي المشترك، وندعو الله أن يوفقنا لما فيه خير لأمتنا، وأن يسدد خطانا لتجاوز التحديات الراهنة ولتحقيق الأمن والازدهار لشعوبنا.

وأخيراً، أكرر شكري لمعالي رئيس الدورة، ومعالي الأمين العام، وأصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية العرب، والسادة الحضور الكرام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته